داخل اوبيك كتلة ضاغطة — بقيادة ايران — تدعو الى تطبيق الربط الكامل للاسعار بمعدل التضخم في اقرب وقت ممكن من أجل المحافظة على القيمة الحقيقية لاسعار البترول . وفي مواجهة هذا الموقف تقترح المملكة العربية السعودية تخفيضا متواضعا في سعر الحد الادنى للنفط الخام والسماح للقيمة الحقيقية لاسعاره بالانخفاض لمدة تتعدى نهاية ١٩٧٥ اذا امكن وبعد ذلك يمكن التوجه نحو البدء بتطبيق مبدأ الربط بين الاسعار ومعدل التضخم . وتأخذ السعودية هذا الموقف لانها تعتقد ان تطبيق مثل هذه الاجراءات بصورة فورية سيؤدي الى احداث هزة كبيرة في اقتصاديات البلدان الرأسمالية قد لا تكون قادرة على تحملها والسعودية تسعى لتعزيز الاستقرار « في النظام الاقتصادي العالمي » .

بالنسبة لموضوع استخدام فائض الاموال المتراكم لدى بعض دول الاوبيك في تقديم المعونات المالية والتنموية الى البلدان المتخلفة (بما فيها بلدان الاوبيك التي لا تحقق مثل هذا الفائض) واعادة تدوير هذه الاموال باتجاه البلدان المتقدمة فقد انقسمت الدول في المؤتمر بشكل يختلف عن تكتلاتها بالنسبة للموضوعات الاخرى التي أشرنا اليها . جاء التكتل هذه المرة على أساس تجمع الدول « الغنية » في جانب والدول « الفقيرة » في جانب آخر . أيد الطرف الثاني اقتراحا يدعو لوضع الاموال الفائضة التي سيجري توجيهها الى البلدان النامية والعالم الثالث تحت السيطرة الادارية لهيئة مركزية تابعة للاوبيك . وقد تبنى الرئيس بومدين هذا الاتجاه في خطابه الافتتاحي بدعوته لاقامة صندوق تابع للاوبيك يتراوح رأسماله بين ١٠ و١٥ بليون دولار ويجري تمويله من قبل الاعضاء في المنظمة (خاصة الذين يتحقق لديهم فائض من العائدات) وذلك لتغطية التزامات الاوبيك ازاء الدول المتخلفة واستثماراتها في الدول المتقدمة . الا ان الدول الرئيسية صاحبة الفائض المالي رفضت هذه الفكرة كليا (بصورة خاصة السعودية وايران والكويت ودولة الامارات العربية) وأيدت كلها الاقتراح السعودي الداعي الى : (١) تقديم مساعدات دول الاوبيك الى البلدان المتخلفة عبر التنسيق بين صناديق التنمية التي جرى تأسيسها لهذا الغرض في عدد من بلدان المنظمة . (٢) حصر صلاحيات دراسة مسألة الاستخدام المشترك لاموال الاوبيك الفائضة من أجل اعادة تدويرها في وزراء المال التابعين للدول « الغنية » دون غيرهم .

تناول البيان الختامي للمؤتمر موضوع التهديدات الصادرة عن الدول المستهلكة ضد الاوبيك والداعية الى سياسات المجابهة والعدوان. وهنا ايضا ظهرت بعض الخلافات في وجهات النظر داخل المؤتمر . فقد طالبت دول مثل العراق وليبيا بضرورة خروج المؤتمر بادانة محددة وصريحة للولايات المتحدة في هذا الشأن . الا ان الصيغة الاكثر اعتدالا هي التي لاقت قبول الاغلبية وقد تقدمت بها احدى دول الاوبيك غير العربية في محاولة ناجحة من قبلها للتوفيق بين الاقتراحات الرئيسية لمعالجة هذا الموضوع . نتيجة لذلك عبر المؤتمر عن استعداد الدول الاعضاء لاتخاذ موقف موحد في تنفيذ كافة الاجراءات الفورية والفعالة اللازمة للرد على هذه التهديدات عندما تدعو الحاجة الى ذلك ، وخاصة في حال وقوع عدوان على أي من دول الاوبيك . الا انه ينبغي على الجانب العربي ان يدرك بوضوح ان تضامن الاوبيك هذا لا ينطبق الا على العدوان الذي يمكن ان ينتج من سياسة المجابهة مع دول الاوبيك ككل حول موضوع الاسعار مثلا ولا يشمل العدوان الذي يمكن أن يترتب على قيام الدول العربية المعنية بفرض حظر جديد على شحن النفط الى الغرب او تخفيض الانتاج او غيرهما من الاجراءات الرادعة في حال اندلاع الحرب مع اسرائيل .

شغل موضوع التمثيل في المؤتمر التحضيري الذي سينعقد في باريس بين الدول المنتجة والمستهلكة (والذي دعت اليه الحكومة الفرنسية عددا معينا من البلدان فقط) حيزا كبيرا في مناقشات المؤتمر . وكان محور الجدل اولا ، محاولة عدد من بلدان الاوبيك التي لم تتلق دعوة من الحكومة الفرنسية للمؤتمر — وهي العراق ونيجيريا وليبيا والغابون — الاشتراك فيه . ثانيا، بذل الجزائر جهودا كبيرة لتعبئة المؤتمر حول مطلب تأجيل مؤتمر باريس كي يتسنى للدول النامية الاجتماع لاختيار الدول التي ستمثلها في المؤتمر التحضيري . وقد عارضت السعودية وايران وفنزويلا والكويت هذا التحرك بنجاح وانتهى المؤتمر